

مداخلة النائب أثناء مناقشة برنامج الحكومة.

شكرا ، سيدي الرئيس.

السلام عليكم جميعا.

كما يقال : " إن العدل أساس الملك " ، لذا سأبدأ بفكرة الحكم الراشد الواردة في برنامج الحكومة ، في إطار إصلاح مهام الدولة و تنظيمها. فبالنسبة لنظام الانتخابات المطروح للمراجعة قريبا ، سيدي الرئيس ، يجب أن يدخل هذا التغيير في إطار تدعيم الأسس الديمقراطية و البناء الديمقراطي المؤسساتي ، بما يرقى الممارسة السياسية ، و يوجهها نحو خدمة التنمية ، و تمثيل الدولة أحسن تمثيل ، و الاعتماد على مبدأ العمل كقيمة و كمصدر وحيد للثروة. و لا يمكن محاربة الفوضى التي تعج بها الساحة السياسية و الحزبية بالإقصاء ، بل يكون ذلك باستهداف النوعية ، بدءا ، بوضع معايير للترشح للمناصب الانتخابية تعتمد على الكفاءة و القدرة و الالتزام ، و اعتماد أسلوب الانتخاب على الأشخاص ضمن القوائم ، و ليس على القوائم بحد ذاتها.

أما بخصوص تجديد الإدارة المحلية ، و تحسين أنماط التسيير المحلي ، سيدي الرئيس آن الأوان ، لأنه من الضرورة بمكان ، أن نبت نهائيا في تكريس فعلي للامركزية و عدم التمرکز على أرض الواقع ، بما يمنح للجماعات المحلية صلاحيات و قدرات لتجسيد المشاريع التنموية حسب الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق ، كما يمنحها هامشا كبيرا لإطلاق المبادرات ، و صياغة الحلول في إطار السياسات الوطنية المعتمدة ، و بما يؤكد على الدور الطلائعي التنموي للجماعات المحلية التي تمثل الخلية الأساسية و الصلبة للدولة و المجتمع :

- وضع أسس جديدة للجباية المحلية تمكن البلديات من تحسين مواردها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، ولاية جيجل بها ثروة غابية ، و في البلدية التي كنت أترأسها ، لا تأخذ و لو سنتيما واحدا من ثروة الفلين ، فيجب وضع أسس جديدة للجباية المحلية بما يمكن البلديات من العمل و التنمية.

- إعادة التكيف للعلاقة بين المنتخب و الإدارة و هياكل الدولة و أجهزتها المختلفة ، خصوصا ما تعلق برئيس البلدية و ما يمثله من موقع هام.

سيدي ، رئيس الحكومة ،

إنه من غير الممكن ، أبدا ، المضي في مجال التنمية دون إعطاء القيمة الحقيقية للجماعات المحلية ؛ فتجد رئيس البلدية يتقاضى 15000 دج ، و نائب رئيس البلدية يتقاضى 12000 دج ، و كذا الكاتب العام للبلدية ، إنها كارثة ، و يجب إعادة النظر في هذا ، علما أن البلدية تعتبر من الجماعات المحلية و الخلية الأساسية للدولة ، و يجب إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة المحلية للدولة.

- وضع قانون أساسي للمنتخب توضح فيه الصلاحيات ، و يحسن ، من خلاله ، من الوضع المادي لرئيس البلدية و نوابه و ممثل الإدارة المحلية الكاتب العام.

أما بخصوص تجديد المرفق العام ، و تحسين أداء الدولة و الجماعات المحلية ، سيدي الرئيس ، يجب أن نركز على التكوين المستمر للهيئة التنفيذية للبلديات و الولايات في مجالات التسيير المختلفة ، و وضع آليات للمحاسبة و الجزاء و التحفيز على مستوى البلديات و الولايات.

- وضع شرطة البلدية تحت تصرف رئيس البلدية تساعده في تأدية مهامه الضبطية و التنموية.

- وضع الإمكانيات اللازمة للمصالح التقنية للدولة على مستوى الدوائر لحسن التكفل بعملية متابعة انجاز المشاريع التنموية ، و تقييمها على مستوى البلديات ، و هو ما يحتم على الوزارات المعنية منح المزيد من الاعتمادات ضمن ميزانيتي التسيير و التجهيز الموجهتين للمديريات الولائية التابعة لها ، إذ لا يعقل أبدا أن تكتفي بالإمكانيات نفسها التي كانت موجودة قبل عشر سنوات لتنفيذ برنامج ضخم ممتثل في البرنامج الخماسي ، لعد التكافؤ بين الإمكانيات الموضوعة تحت تصرف المديريات الفرعية على المستوى المحلي ، و الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج الكبير و الضخم ، و التي هي محل تعهدات و يجب الإيفاء بها.

- الاهتمام بالحظائر البلدية و تدعيمها بالآليات و العتاد اللازم، و ذلك حتى يتسنى للمسؤولين المحليين مواجهة كل تحديات العزلة ، و البعد ، و المشاكل اليومية للمواطنين ؛ إذ لا يعقل ألا نجد في حظيرة بلدية وسائل فك العزلة بمجرد حدوث ظرف جوي طارئ.

أما بخصوص إستراتيجية التنمية الريفية ، فالحرص كل الحرص على التطبيق الميداني للفلسفة التي جاء بها المشروع الأول " مخطط التنمية الريفية الجوارية " الذي كنا ننتظر تطبيقه في الميدان ، إلا أنه ، و بعد مرور سنتين ، ظهر مشروع آخر جديد و هو مشروع مخطط التنمية الريفية الجوارية المندمجة ، فأضيف للمشروع الأول كلمة مدمجة ، علما أن ذلك يطرح إشكالا حقيقيا ، و انشغالا حقيقيا ؛ حيث نجد صعوبة في تجسيد مشروع ما

بقطاع واحد بلبلدية أو ولاية ، فما بالك في حالة تعدد القطاعات وفقا لمشروع مخطط التنمية الريفية الجوارية المندمجة الجديد ، و الذي تدخل فيه قطاعات و دوائر وزارية عديدة.

بخصوص التنمية المحلية أقترح :

- الرفع من أغلفة البلديات من برامج المخططات البلدية للتنمية ضمن مجموع برامج الدولة.

- تدعيم البلديات بأغلفة مالية خاصة بإنجاز دراسات في مختلف المجالات ، و ذلك ضمن إطار إستراتيجية محلية للتنمية.

- إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية ، لصعوبة تطبيقه ميدانيا ؛ فمثلا قضية إشهار المشاريع في الجرائد ، نعلم أن لكل مشروع آجالا محددة ليكون له أثر ، إلا أن الإشهار يبقى أربعة أو خمسة أشهر لينشر بجريدة ، هذا مشكل كبير ، سيدي رئيس الحكومة ، و جب إعادة النظر فيه . فقد كان الإشهار في السابق ينشر بمجرد مهاتفة جريدة محلية ، و أنتم على دراية بالآجال المحددة لمشروع و غير ذلك ، لذا نود إعادة النظر في قضية احتكار الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار لهذا المجال ، لأن ذلك لا يخدم التنمية المحلية ، فالمشكل كبير و علينا تخطيه لكي نتقد إلى الأمام.

أما بخصوص قطاع الإعلام و الاتصال ، فأرى ضرورة تشجيع الإعلام المحلي لما له من دور بارز في رفع الوعي الاجتماعي للسكان ، و إشاعة الفهم للخيارات الكبرى التي تتبناها الدولة ، و ترقية الممارسة السياسية ، و تنشيط الحياة الثقافية و الرياضية ، و جعله أداة للتقييم ، و تصحيح مسار التنمية.

- إنجاز مطابع في جهات الوطن ، و وضع سياسة لتوزيع الصحف لتكريس حق المواطن في الإعلام ، و الانفتاح التدريجي و المدروس للمجال السمعي البصري للقطاع الخاص.

بخصوص تأطير الشؤون الدينية ، يجب التكفل بالإمام...